

بالجلسة السرية المنعقدة بمقر اللجنة بالعنوان / ١٥ ش منصور - لاطو غلي - القاهرة بتاريخ ٢٠٢٣/٨/٧

برئاسة الأستاذ المستشار / صلاح مفرح خليل شهاب الدين
" نائب رئيس مجلس الدولة "

وعضوية كل من :-

الأستاذة / أمينة سيد محمود عبد الجواد
الأستاذ / مصطفى كامل مصطفى الانتشاصي
المحاسب / محمد سعيد محمد عنبو
المحاسب / فوزى عبد الشافي عبد العزيز
وأمانة سر السيد / مينا حسنى حبيب إبراهيم
صدر القرار التالي

في الطعن رقم : ٢٢٩٣ لسنة ٢٠٢٢
المقدم من : رضا سعيد نصر حساتين
رقم التسجيل الضريبي : ٣١٣٢٥٤٧٨٨ رقم الملف : ٥/١١٣٣/١٧١/١/٣
العنوان : ٢٥ ش نصر الهوري - الساحل / القاهرة
الكيان القانوني : شخص طبيعي النشاط : استيراد وتجارة ق. غ سيارات
ضد : مأمورية ضرائب الساحل أول
بشأن : تقديرات ارباح الأشخاص الطبيعيين وضريبتها
سنوات النزاع : ٢٠٢٠/٢٠١٨



الوقائع

حاصلها حسبما تبين من أوراق النزاع المائل أمام اللجنة كالآتي :-

- تمت المحاسبة والربط لعنم الطعن عن عام ٢٠١٧ بصافي ربح ١٦٩٩٩١

- الاقرارات الضريبية : قدمت بياناتها كالتالي (غير مرفقه)

البيان	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
صافي إيرادات النشاط	١٤٩٣٠٨٥	١٨٣٨٨٤٥	٢١٦٥٥٦٥
مجموع الربح	٨٩٥٨٥	١١٠٣٣٠	-
مصاريف	٨٩٥٨٥	-	-
مبالغ مسددة بنظام الخصم من المبلغ	٦٥١٢	١٨٣٠٣	٣١٦٥٥
الضريبة من واقع الأقرارات	١٢٣٦٥	١٦٢٠٣	٣٠١١٢

- الخصم والتحصيل من النسيب: بياناته كالتالي

البيان	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
اجمالي التعاملات	٦٢٦٤٦٧	٥٦٣٩٧٠	لا يوجد
ضريبة المبلغ	٤٨١٣	٥٦٤٠	-

القيمة المضافة : بيانها كالتالى

البيان	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
المبيعات	١٥٠٥٩٠٧	١٨٨٥٦٢٥	٣١٦٥٥٦٥
المشتريات	١٤٥٥٨٠٣	١٨٦٠١٥٩	٣٣٩٥٠٢٨

الجمارك : لا يوجد بيانات

التعاقدات : يوجد عن عام ٢٠١٨ فقط بقيمة ٤٦٦٠ ج مع محافظة المنوفية عن توريد قطع غيار سيارات ، ولا يوجد عن السنوات ٢٠٢٠/٢٠١٩.

المعاينة فى ٢٠١٣/١٢/٢٣ ملخصها : محل باسم الكوثر به ارفف خشبية عليها قطع غيار سيارات ومعدات نقل مثل فلاكر وتيل فرامل وطنبورة لسيارات النقل ومجموعة تروس / مكتب خشبي وعدد ٢ كرسى ورفض الحاضر الادلاء باسعار المعروضات / لا يوجد مخازن او فروع .

تم ارسال نموذجي ٤ ، ٣/ بتاريخ ٢٠٢١/١/١١

أسس المحاسبة والتقدير :

يتم المحاسبة عن تعاملات جهات ملزمة لسنة ٢٠١٨ باضافة الخصم والاضافه الوارده بالاقرار مع الخصم والاضافه الوارده بتقرير الحاسب الالى ١٨٨١٩٣٠ ج ، وكذلك لسنة ٢٠١٩ المسدد تحت حساب الضريبية الوارده بعد الر مع الوارد بتقرير الحاسب الالى ٤٢٢٤٥٧٠ ج .

المحاسبة عن ايراد يومي ٢٥٠٠ ج ، ٢٧٥٠ ج ، ٦٠٠٠ ج للسنوات ٢٠٢٠/٢٠١٨ على التوالى كتوريدات جهات غير ملزمه .

المحاسبة عن ايراد يومي ١٠٠٠ ج ، ١٢٥٠ ج ، ١٥٠٠ ج للسنوات ٢٠٢٠/٢٠١٨ على التوالى كخدمات جهات غير ملزمه .

المحاسبة عن جهات ملزمه ٢٠١٨ خدمات بمبلغ ٤٦٩٣٧ ج ، وتعاقدات ٤٥٦٠ ج .

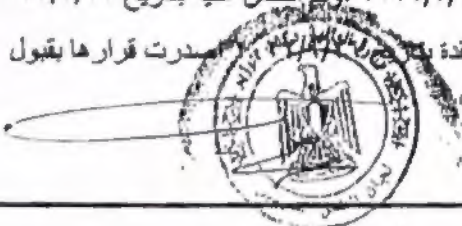
لا تخصم تكاليف او مصروفات م ٢٢ ، ٩٠ ق ٩١ لسنة ٢٠٠٥

وكانت المحاسبة كالتالى:-

البيان	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
توريدات جهات ملزمه	١٨٨١٩٣٠	٤٢٢٤٥٧٠	٣١٦٥٥٦٠
خدمات جهات ملزمه	٤٦٩٣٧	-	-
تعاقدات	٤٥٦٠	-	-
توريدات جهات غير ملزمه	٣١٠X٢٥٠٠ ٧٧٥٠٠٠=	٣١٠X٢٧٥٠ ٨٥٢٥٠٠=	٣١٠X٦٠٠٠ ١٨٦٠٠٠٠=
خدمات جهات غير ملزمه	٣١٠X١٠٠٠ ٣١٠٠٠٠=	٣١٠X١٢٥٠ ٣٨٧٥٠٠=	٣١٠X١٥٠٠ ٤٦٥٠٠٠=
اجمالي رقم الاعمال	ج ٣٠١٨٤٢٧	ج ٥٤٦٤٥٧٠	ج ٥٤٩٠٥٦٠
تكاليف او مصروفات	-	-	-
صافي الربح	ج ٣٠١٨٤٢٧	ج ٥٤٦٤٥٧٠	ج ٥٤٩٠٥٦٠

تم الاخطار بنماذج ١٩ ضريبية عن السنوات ٢٠٢٠/٢٠١٨ بتاريخ ٢٠٢٢/٣/١٤ ، وتم الطعن عليه بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٢٧ .

تم نظر الطعن من خلال اللجنة الداخلية المتخصصة وبجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٢٧ ، صدرت قرارها بقبول الطعن شكلا ، وفي الموضوع احاله النزاع الى لجان الطعن الضريبى .



٢٣٦٨٤ برقم ٢٣/١٠/٥ بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٥ ورد النزاع الى قطاع لجان الطعن المشكله بالقانون ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ وقيد بسجل الطعون تحت رقم ٢٢٩٣ واخطر الطاعن باول جلسة بتاريخ ٢٠٢٣/١/٨، وبجلستها لم يحضر أحد وتبين ارتداد الاعلان لذلك قررت اللجنة التأجيل لاحتمال اجراءات التحريات والاعلان ، وتم تداول الطعن عدة جلسات ، وبجلسة ٢٠٢٣/٦/١١ تبين ورود رد التليبة بتمام الاعلان ، لذلك قررت اللجنة حجز الطعن للقرار بجلسة ٢٠٢٣/٨/٧ ، وبجلسة اليوم صدر القرار التالي:-

اللجنة

بعد ان استعرضت اللجنة الوثائق على النحو المتقدم وبعد المداولة القانونية فإن:-

من الناحية الشكلية : حيث ان الطعن قد استوفى الشروط القانونية لقبوله، فهو مقبول شكلا .

من الناحية الموضوعية : وهنبا لما جاء بنص المادة ٦٢، ٦٤ من قانون الاجراءات الضريبية ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ وماده ٦٤ من لائحته التنفيذية ، وتوخيا لمبدأ العدالة فإن اللجنة سوف تقوم بالنظر في الطعن في ضوء ما اوضحته اوراق النزاع المعروضة عليها .

واللجنة بدراستها لاوراق النزاع وحيثيات المأمورية في تقديراتها ، فقد استبان للجنة ان المأمورية قامت باجراء المحاسبة التقديرية طبقا لاحكام م ٩٠ من ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته نظرا لعدم تقديم الطاعن المستندات المؤيدة للقرارات الضريبية المقدم عن سنة النزاع ، إلا ان أسس تلك المحاسبة حملت في طياتها المغالاه في تقديرات من حيث الاتي:-

- اضافة قيمة تقديرات عن تعاملات مقابل ضريبة المنع بالاقرار وكذلك بيانات الحاسب الالى استندت على فرضية ان نسبة المحصل من المنع بمعدل ٠,٥% واعتبارها توريدات لجهات ملزمة مخالفه لقرار زير المالية رقم ٤٠٥ لسنة ٢٠١٨ التي تختلف طبقا لطبيعة التعامل لا طبقا لنص القرار فانها لاتقل عن ١% (للتوريدات) بالاضافة الى ما تم الاقرار عنه كإيرادات بالاقرارات الضريبية ، مما ترتب عليه تضخيم الإيرادات المقتررة على الرغم من ان ما تم الاقرار انه كإيرادات اكبر من اصل قيمة التعاملات المحصل عنها ضريبة المنع مما يحمل في طياته ازدواج في المحاسبة الضريبية.

- تقدير إيرادات يومية عن توريدات وخدمات لجهات غير ملزمة دون سند او برهان مخالفه بذلك احكام المادة ١٢٩ من ق ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته حيث ان عبء الاثبات يقع على عاتق المأمورية إذا جاءت بما يخالف ما اقره الممول بالقرارة الضريبية.

ولما كان ثبوت ان تقديرات المأمورية دون سند او برهان والتي تضمنت تعديلات على رقم الاعمال وإيرادات الشركة الطاعنه ، فقد قررت اللجنة

- اعتماد قيمة الإيرادات طبقا لما هو مدرج بالاقرارات الضريبية عن ضريبة الدخل للسنوات ٢٠١٢/٢٠١٤.

- إلغاء تقديرات المأمورية عن قيمة تعاملات الخصم من المنع بقيمة ٣٢٧٢٠٠ ج عن عام ٢٠١٤ تجنباً لازدواج المحاسبة الضريبية عنه.

وعليه تكون الإيرادات المتحصلة من قبل اللجنة عن سنوات النزاع ٢٠١٢/٢٠١٤ كالتالي

البيان	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
صافي إيرادات طبقا للاقرار الضريبي	١٤٩٣٠٨٥	١٨٣٨٨٤٥	٢١٦٥٥٦٥
اجمالي الإيرادات المعتمدة لحجم اعمال	١٤٩٣٠٨٥	١٨٣٨٨٤٥	٢١٦٥٥٦٥

وتري اللجنة وفقا لأحكام المادة الثالثة من القانون ٣٠ لسنة ٢٠٢٣ المنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠٢٣/٦/١٥ والذي يعمل به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره التي تنص على:



"ترتبط الضرائب غير النهائية المستحقة في تاريخ العمل بهذا القانون على المنشآت والشركات التي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي عشرة ملايين جنيه وفقاً لأحكام المادتين ٩٣ و ٩٤ من قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر الصادر بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ وبما لا يقل عن قيمة الضرائب التي وردت في الإقرارات الضريبية لهذه المنشآت والشركات ، وذلك دون الإخلال بحق الممول في أن يختار أن يحاسب ضريبياً وفقاً للأحكام المقررة بقانون الضريبة على الدخل المشار إليه."

وفي ضوء ما تواتر عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا بشأن تفسير نصوص المواد أرقام ٨٢ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ١١٧ و ١٢١ و ١٢٢ من قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ أن المشرع ألزم كل ممول أن يقدم الي مأمورية الضرائب المختصة اقراراً ضريبياً سنوياً مصحوباً بالمستندات المؤيدة له ويكون الاقرار الضريبي بذاته ربطاً للضريبة والزاماً بإدائها في الموعد القانوني وفي إطار تعادل الحقوق بين الممول والمصلحة رخص المشرع للمصلحة تعديل الربط من واقع البيانات الواردة بالاقرار والمستندات المؤيدة له كما أن للمصلحة اجراء ربط تقديري للضريبة من واقع اي بيانات متاحة في حالة عدم تقديم الممول الاقرار الضريبي او تقديم اقرارا غير مؤيد بالمستندات والبيانات .

وبموجب نص المادة الثالثة من القانون ٣٠ لسنة ٢٠٢٣ فقد ادخل المشرع تعديلاً بالنسبة لربط الضريبة على المنشآت والشركات التي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي عشرة ملايين جنيه بالشروط الواردة بنص المادة .

ومؤدي ما تقدم انه اضحي احاسبة المنشآت والشركات المحددة حصراً بالمادة الثالثة من القانون ٣٠ لسنة ٢٠٢٣ طبقاً لأحكام المادتين ٩٣ و ٩٤ من القانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ هو وحده دون غيره الواجب التطبيق بشأن حساب الضريبة على هذه المنشآت والشركات وبالنسب المشار اليها وذلك صدعاً لما تواتر عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا وقضاء النقض بشأن تحديد النطاق الزمني لتطبيق القانون حيث قررت ان القانون يوجه عام يحكم الوقائع والمراكز التي تقع تحت سلطانه ، اي في المدة ما بين تاريخ العمل به والغائه وهذا هو مجال تطبيقه الزمني ويسري القانون بآثره المباشر على الوقائع والمراكز التي تقع وتتم بعد دأاده.

وقد تواتر قضاء المحكمة الإدارية العليا وقضاء النقض على ان الاصل في النصوص التشريعية هو الا تحمل على غير مقاصدها والا تفسر عباراتها بما يخرجها عن معناها او بما يأول الي الالتواء بها عن سياقها او يعتبر تشويها لها بفصلها عن موضوعها او بمجاوزتها الاغراض المقصودة منها اذ ان المعاني التي تحمل عليها هذه النصوص والتي ينبغي الوقوف عليها تلك التي تعتبر كاشفة عما قصده المشرع منها مبينة حقيقة وجهته وغايته من ايرادها.

ونزولاً على ما تقدم وصدعاً له فانه يتعين الالتزام بصريح عبارات المادة الثالثة المشار اليها وذلك بحساب الضريبة المستحقة على المنشآت والشركات التي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي عشرة ملايين جنيه طبقاً لنص المادتين ٩٣ و ٩٤ من القانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠

وبناء عليه يتم الفصل في كافة الطعون المقامة امام لجان الطعن الضريبي من المنشآت والشركات التي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي عشرة ملايين جنيه طبقاً لنص المادتين ٩٣ و ٩٤ من القانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ والتي يحدد الضريبة كالتالي:

حجم الاعمال (إيرادات او مبيعات)	الضريبة المستحقة طبقاً لقانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠
أقل من ٢٠٠ ألف جنيه	١٠٠٠ جنيه
من ٢٥٠ ألف جنيه إلى ٥٠٠ ألف جنيه	٢٥٠٠ جنيه
من ٥٠٠ ألف جنيه إلى ٢ مليون جنيه	٥٠٠٠ جنيه
من ٢ مليون جنيه إلى ٢ مليون جنيه	٠.٥% من حجم الاعمال
من ٢ مليون جنيه إلى ٢ مليون جنيه	٠.٧٥% من حجم الاعمال
من ٣ مليون جنيه إلى ١٠ مليون جنيه	١% من حجم الاعمال

وحيث ان النزاع المنظور يستوفي شروط تطبيق المادة الثالثة المشار اليها باعتبار ان الضريبة غير مستحقة في تاريخ اعمال هذا القانون ورقم اعمال الاقرار دون العشرة ملايين ومع مراعاة ان النص المشار اليه واجب التطبيق على كل



الحالات المستوفية هذه الشروط في ٢٠٢٣/٦/١٦ تاريخ العمل بأحكام القانون ٣٠ لسنة ٢٠٢٣ فلا يسع اللجنة إلا الالتزام بصريح النص تنفيذا للهدف من هذا التشريع .

- تأسيسا على ما تقدم وبإزالة أحكام المادة الثالثة من قانون ٣٠ لسنة ٢٠٢٣ واعتماد إيرادات النشاط للطاعن خلال سنوات النزاع ٢٠٢٠/٢٠١٨ وتحديد الضريبة المستحقة عنها تطبيقا لأحكامها، ومقارنتها بالضريبة المستحقة من واقع الاقرارات الضريبية المقدمة عن ذات السنوات ، فيكون الاتي:

السنة	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
صافي إيرادات طبقا لقرار الضريبي	١٤٩٣٠٨٥	١٨٣٨٨٤٥	٢١٦٥٥٦٥
اجمالي الإيرادات المستحقة كحجم أعمال	١٤٩٣٠٨٥	١٨٣٨٨٤٥	٢١٦٥٥٦٥
سعر الضريبة طبقا لقانون ٣٠ لسنة ٢٠٢٣	%٠,٥	%٠,٥	%٠,٧٥
الضريبة المستحقة طبقا للقانون ٣٠ لسنة ٢٠٢٣	٧٤٦٥ جنية	٩١٩٤ جنية	١٦٢٤٢ جنية
الضريبة المستحقة طبقا لقرار الضريبي	١٢٣٦٥ جنية	١٦٢٠٣ جنية	٣٠١١٢ جنية

وحيث انتهت اللجنة بعد تطبيق أحكام المادة الثالثة من قانون ٣٠ لسنة ٢٠٢٣ باحتساب الضريبة المستحقة وفقا لأحكام المادة ٩٣ ، ٩٤ من القانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ ، ولما كانت الضريبة المستحقة من واقع الاقرارات عن سنوات النزاع أكبر من الضريبة التي انتهى إليها قرار اللجنة ، وعليه فاللجنة لايسعها إلا اعتبار الضريبة المستحقة هي الواردة بالاقرار الضريبي المقدم من الطاعن عن السنوات ٢٠٢٠/٢٠١٨ وهي كالتالي

السنة	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
الضريبة المستحقة	١٢٣٦٥ جنية	١٦٢٠٣ جنية	٣٠١١٢ جنية

- مع احقيه المأموريه في تطبيق أحكام مواد ق ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته وجميع تحفظاتها الواردة بنماذج ١٩ ض متى توافرت شروطها.

* وهذه الاسباب *

- قررت اللجنة /قبول الطعن شكلا .
- وفي الموضوع/ بشأن الاو عيه الخاضعة للضريبة عن سنوات النزاع ٢٠٢٠/٢٠١٨ والضريبة المستحقة عنها طبقا لما جاء بأسباب وحيثيات القرار تكون الضريبة المستحقة كالتالي:
- ١٢٣٦٥/٢٠١٨ جنية(اثنا عشر ألف وثلاثمائة وخمسة وستون جنيها) .
- ١٦٢٠٣/٢٠١٩ جنية (ستة عشر ألف ومائتان وثلاثة جنيها) .
- ٣٠١١٢/٢٠٢٠ جنية (ثلاثين ألف ومائة واثنى عشر جنيها) .
- واجماليها ٥٨٦٨٠ جنية (ثمانية وخمسون ألف وستمائة وثمانون جنيها) ، مع احقيه المأموريه في تطبيق مواد ق ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته وجميع تحفظاتها الواردة بنماذج ١٩ ض متى توافرت شروطها .
- احقيه المأمورية في اعاده احتساب الضريبة المستحقة طبقا لما جاء بأسباب وحيثيات القرار .
- وعلي امته السر اعلان طر في النزاع بنسخة من هذا القرار بكتاب موسى عليه بعلم الوصول .

امين السر

مس

رئيس اللجنة

المستشار صلاح مفراح خليل شهاب الدين

" الدولة "

